



بيان

التنسيقية الوطنية للمعهد الوطني للبحث الزراعي التابعة للجامعة المغربية للفلاحة

تطالب بتفعيل مبداء ربط المسؤولية بالمحاسبة وإنصاف المتضررين من الترقية.

عقدت التنسيقية الوطنية للمعهد الوطني للبحث الزراعي في الأسابيع الأخيرة سلسلة من اللقاءات عن بعد عبر تقنية "فيديو - المحاضرات" بسبب ما شهدته البلاد ولا تزال وإن بنسب متفاوتة من تدابير فرضتها حالة الطوارئ الصحية المرتبطة بجائحة "كورونا فيروس"، تدارست من خلالها الأوضاع الاجتماعية والاحتقان المتزايد بسبب الطغمة المستفيدة التي لا تدخر جهدا لإسكات كل الأصوات الرصينة والحكيمة بغية الاستفراد بالقرار في خلط سافرين الحكامة والتحكم.

وانطلاقا من دورها المحوري كشريك اجتماعي يحظى بثقة عدد معتبر من شغيلة المعهد لتمييزه عن غيره بقوته الاقتراحية ومواكبته للأحداث ومتابعته للملفات سواء أكانت ذات طابع تقني أو بعد اجتماعي ووقوفه على كل القرارات الصادرة عن الإدارة فإن التنسيقية الوطنية: تذكر مرة أخرى الوزارة الوصية و المعهد الوطني للبحث الزراعي على حد سواء على أنها بقدر ما هي منظمة تتميز بالاستقلالية فهي في نفس الوقت منفتحة على الحوار وداعمة لكل المبادرات التي من شأنها تخليق الإدارة وسيادة العدل بين المستخدمين وبناء الثقة وإعادة الاعتبار للمؤسسة كقاطرة للتنمية عبر تطوير البحث الزراعي كخدمة عمومية نبيلة تحفظ سيادة الوطن على غذائه.

تندد بتجاهل الإدارة لمراسلة التنسيقية الوطنية للمعهد الوطني للبحث الزراعي بتاريخ 26 مارس 2020 وتذكيرها بأخرى في موضوع الخروقات التي شابت عملية انتقاء ملفات المرشحين للترقية الخاصة بالمكلفين بالبحث "الدرجة الثانية عن سنة 2019".

تستغرب من عجز مدير المؤسسة اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة هذه التجاوزات رغم اعترافه مرارا بخطورة وشرعية فحوى الرسائل. ترفض رفضا قاطعا ضرب الإدارة عرض الحائط لمبدئي الاستحقاق وتكافؤ الفرص بين المرشحين للترقية بتغاضيها عما أقدم عليه أحدهم من تحايل سافر بعدما عزز ملف ترشيحه بأزيد من 25 مقالا علميا صدرت و"يا للعجب" خلال الستة أشهر الأخيرة لسنة الترقية بإحدى المجلات التي -كما يشاع عنها- تعتمد على المقابل المادي في سرعة النشر التي لا تتعدى الأسبوع أو الأسبوعين في غالب الأحوال بدل الاهتمام بمضامين المقالات وجودتها حتى صارت تعرف بما يصطلح عليه بالمجلات "المفترسة".

تحمل اللجنة المكلفة بدراسة ملفات المرشحين المسؤولية الكاملة عن الضرر المادي الذي لحق المرشحين المستحقين والضرر المعنوي الذي لحق سمعة المؤسسة العلمية والبحثية بسبب عدم تدقيقها في محتوى الإصدارات المذكورة والتي تفتقد وفق الباحثين المختصين لأدنى المقومات والشروط المتعارف عليها لبحث علمي محترم، بل وتعننتها وتشبثها بقرارها الخاطئ والمجحف بعدما تم تنبيهها بذلك في حينه.

تدين التماطل الذي شهدته عملية التوظيف بالمعهد لسنة 2019 خلاف المعمول به في جميع مؤسسات القطاع والذي كان من نتائجه حرمان المعهد من مناصب الشغل التي رصدت له على قلتها بسبب تأخير القائمين على تدبير الموارد البشرية في الإعلان عن تواريخ المباريات التي تزامنت مع جائحة "كورونا فيروس" وإعلان رئيس الحكومة مذكرته بتعليق جميع المباريات إلى أجل غير مسمى.

تحمل القائمين على الموارد البشرية سوء تدبيرهم الذي طال هذه المرة أزيد من 20 منصبا للمسؤولية ظلت شاغرة لمدة طويلة وما ترتب عن ذلك من تعطيل العمل ببعضها وعجز البعض الآخر عن أداء مهامه على الشكل المطلوب.

بقدر ما تثنى إحداهن لجنتي الأخلاقيات والحكاما بقدر ما تدين تركيبتهما بدون فرقاء اجتماعيين في تناقض صارخ مع الحكامة الجيدة. وعلى ضوء ما سبق فإن التنسيقية الوطنية للبحث الزراعي، انطلاقا من دورها الإصلاحي وانسجاما مع مبادئها، تطالب إدارة المعهد:

باحقاق الحق وإنصاف المتضررين من الترقية وتفعيل مبداء ربط المسؤولية بالمحاسبة تجاه المسؤولين عن هذا الإهمال واتخاذ الإجراءات اللازمة في حقهم لأخطائهم الجسيمة بسبب تلاعبهم بأرزاق العباد والإساءة لسمعة المؤسسة وتعطيل مهامها وإنجاز برامجها.
بفتح باب الحوار برعاية من الوزارة بمديرية الموارد البشرية تفعيلا لمخرجات الحوار الاجتماعي القطاعي وفق ما تم الاتفاق عليه.

عاشت نقابة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب عصية أبية على المفسدين، صادقة مع الشغيلة قوية بقواعدها ورجالاتها، أملها التغيير والإصلاح ومحاربة الفساد وجلب المكاسب والدفاع عن المكتسبات ودفع الأذى عن الشغيلة المكلومة. ولا نامت أعين الجبناء.

عن التنسيقية الوطنية للمعهد الوطني للبحث الزراعي.

الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب
الجامعة المغربية للفلاحة
الكتابة الـ ٠٠٠ و

الكتابة العام الوطني:

محمد دعنون